

الخلافة

إن البحث والتفكير في أدبيات الدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية يعبر عن الرغبة في فهم طبيعة كل من هاذين المتغيرين والعلاقة بينهما، مما جعل العديد من المفكرين يختلفون في إعطاء مفهوم محدد، مرد ذلك الاختلاف في المعايير المستندة في تحليلهم للظاهرة، ففي دراستنا هذه حاولنا أن نعرف كيفية عمل الدبلوماسية في إدارة النزاعات الدولية وهذا تبعا للمتغيرات الدولية للفترة المدروسة ولقد خلصنا من هذا البحث بما يلي:

من بين مفاهيم درء النزاع هو تحسس مواطن النزاعات الكامنة عن طريق نظام للإنذار المبكر والتحرك لاحتواء النزاع قبل أن ينفجر، فإذا لم يفلح نظام الإنذار المبكر في إعطائنا المؤشرات، فإن النظام الوقائي يفشل في الاستجابة لتزع فتيل الاشتعال لذا فإن المهمة الوقائية المبدئية تتجه نحو حصر ذلك النزاع في أضيق حدوده وحله قبل أن يتحول إلى نزاع مमित، أما المهمة النهائية للعمل الوقائي فهي لا تتعلق بتوقيع اتفاقيات سلام بقدر ما تتعلق بضمان عدم عودة النزاع من جديد وذلك لا يتم إلا بإحداث عملية التحول في هياكل المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ترجع أسباب النزاعات إلى نوعين من الأسباب، الأسباب الجذرية و الأسباب المساعدة، وشرنا إلى أن الأسباب الجذرية تتمثل في الإرث الاستعماري ترسيم الحدود، الإدارة والحكم، وعملية بناء الدولة الحديثة، والمهجرة، ثم إهمال التنمية، أما الأسباب المساعدة فقد تم حصرها في النمو الديموغرافي والتغيرات الاقتصادية وعجز الدولة عن مواجهة الحاجات الإنسانية كتوفير الأمن والاعتراف بموية الجماعة أو التطهير العرقي، وكذلك انهيار الدولة أو فقدانها لوظيفتها يرتبط بفسلها في تحقيق الحاجات الإنسانية أو الوساطة في النزاع بين مختلف الجماعات المنتمية إليها.

ولو أخذنا أكثر القارات تأثرا وتمزقا بالحروب لوجدنا القارة الإفريقية تحتل المرتبة الأولى بين قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وغيرها.

ما يميز عالم ما بعد الحرب الباردة تفتت الدول المتعددة القوميات فمن المعلوم أن العالم أصبح متأرجحا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي بين نزعتين هما النزعة الشمولية والنزعة التجزئية، فالأولى تبحث عن نظام يعيد هيكله العالم بحيث يتم تشكيل مجموعات اقتصادية كبرى نتيجة لدوافع اقتصادية تعمل على توحيد الطبقات الرأسمالية العليا في معظم بلدان العالم تحت قيادة واحدة، وتنتهي وظيفة الدولة لمصلحة فاعل عالمي فوق الأمة، أو كتلة إقليمية تسير نحو الاندماج، أو كتلة إقليمية ضخمة تسير تحت قيادة مؤسسة جديدة تتمثل في مؤتمرات الدول الصناعية السبع، أما الثانية فتعمل على تفكيك الدول الأكثر هشاشة وتفتيتها، وهذه النزعة السياسية تثير النزاعات الخطيرة في أنحاء متعددة من العالم.

كما يؤدي تفكك الدولة إلى حدوث صراعات داخلية ترتفع فيها معدلات انتهاكات حقوق الإنسان على أسس عرقية أو لغوية أو دينية.

لقد فتح سقوط الاتحاد السوفياتي الباب أمام الأمم الأسيرة للتحرر وإعادة تأكيد هويتها القومية، ولا سيما أن الدولة بمفهومها الحديث قد نشأ تاريخيا عندما ضعف الإمبراطوريات وانهارت، كما لعب عامل القومية الدور الأكبر في التحول التاريخي الذي حصل في الاتحاد السوفياتي فادى ذلك إلى سقوطه، وقد احدث سقوط الاتحاد السوفياتي والإيديولوجيات التي استند إليها فراغا سياسيا واقتصاديا وامنيا، فادى هذا إلى زوال الثقافة التي كانت تحقق نوعا من الوحدة وتشبع الحاجات وتقسيم الحصص بين الشركاء، بحيث اختل نظام تقسيم المنافع بينهم، فأيقظ الثقافات الأولية سواء كانت دينية أو اثنية، وسعت كل جماعة لبناء نظامها الخاص الذي يحقق أمانها القومية، وهو مالا يتحقق إلا بقهر الآخر وتحطيم نظامه ومن هنا نشأت الحروب العرقية والقومية الدينية في إطار ما روج له من صدام الحضارات ونهاية التاريخ.

عمل انتهاء الحرب الباردة أيضا على إزالة الكثير من القيود السياسية والقانونية الناتجة من منطلق نظام الثنائية القطبية فسمح ذلك بإطلاق الحركات السياسية القومية والدينية التي تسعى لتحقيق أهدافها السياسية

المتمثلة بحق تقرير المصير و التحرر القومي، ففي ظل نظام الثنائية القطبية الذي أقام استقراره على توازن قدرة التدمير الشامل والمتبادل مثلاً، نشأت قاعدة مهمة في إدارة العلاقات الدولية تسهم بدورها في استقرار التوازن وتمتع قيام ظروف قد تؤدي إلى المواجهة الشاملة بين القوتين العظمتين، وهي قاعدة عدم جواز المماس بالحدود القائمة بين الدول. وقد زاد من توثيق هذه الأخيرة (القاعدة) في السياسة الدولية أن معظم دول العالم وجدت فيها مصدراً خارجياً لتأمين سيطرتها على مجتمعاتها المتنوعة، لكن الزلزال السوفييتي اسقط محرمات الدولة القومية، كما ظهر مشهد دولي قائم على انفجار الدول المتعددة القوميات وتفتتها، فإذا كان قد تم استعمال مبدأ حق تقرير المصير خلال الحرب الباردة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة في إطار إنهاء الاستعمار، فإنه استعمل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في إطار المفهوم الانفصالي، ومن هنا تنصدر النزاعات القومية لائحة النزاعات المستقبلية بعد تصاعد المد القومي عالمياً بما يجعل ضبطها صعباً على الدول الكبرى بوصفها نزاعات ممتدة تربط بين النوعين الداخلي والخارجي للنزاعات فتتفاقم حدة الصراعات.

أسهمت متغيرات النظام الدولي الجديد في تغذية ظواهر العنف والانتماءات الأولية والتفكك الداخلي، فلقد أدت معدلات الهجرة المتزايدة من دول الجنوب إلى دول الشمال مثلاً إلى تصاعد حدة البطالة، كما أن كثافة التدفق الإعلامي والمعلوماتي الغربي العابر للحدود عملت على تغذية التيارات المحلية التي تحاول حفظ هويتها وتتشبث بالانتماءات الأولية، بعدما فشلت سياسات الدولة في حل معضلة الاندماج السياسي والاجتماعي وتدعيم شرعية مؤسسات الدولة وربط هذه الولاءات في إطار ولاء أسمى لدولة وطنية تعبر عن مصالح مختلف القوى وطموحاتها في المجتمع.

بتحرر العالم الإفريقي والآسيوي واللاتيني من الاستعمار دخل ذلك العالم في دائرة من الصراع الإيديولوجي الجديد الناجم عن انقسام العالم إلى معسكرين اشتراكي يقوده الاتحاد السوفييتي ومعسكر رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

بانهاء الصراع الإيديولوجي بسقوط حائط برلين في 9 نوفمبر 1989، وتفكك الاتحاد السوفياتي ظهر نوع جديد من الهيمنة تحت مسمى النظام العالمي الجديد، وتبنى عدد من المبادئ أدت لإشعال القوميات بكافة أشكالها العرقية والدينية، فقد عادت الشعوب تنظم نفسها على أساس العودة للأصول فهددت الجهد الكبير الذي بذلته ما بعد الاستعمار خلال عقود طويلة لبناء الدولة القومية أو الدولة الحديثة.

اعتمد الاستعمار من ناحية أخرى على سياسة فرق تسد كإستراتيجية لاستمالة الأقليات والاستعانة بها في الإدارة والحكم حتى تكون بمثابة ترياق في مواجهة الأغلبية صاحبة الحق في الحكم، وقد نتج عن ذلك حالة من عدم التعايش بين الأقليات والأغلبية بعد الاستقلال، وتطور الأمر لتعزيز التزايدات بصورة عرقية أو دينية ونجد من أمثلة ذلك النزاع الشهير بين الهوتو والتوتسي في رواندا سنة 1994.

النظام العالمي الجديد وما ترتب عليه من تكريس لمبادئ كحقوق الإنسان والشعوب وعلى رأسها حق تقرير المصير وتحقيق الديمقراطية التعددية وإتباع النهج الليبرالي في الاقتصاد.

وبعد نهاية الحرب الباردة وزوال وجود معسكرين الغربي والشرقي سعت حكومات غربية لتحسين صورتها في العالم بالضغط على الحكومات الموالية لها لتبني نهج الحكم الموجود لديها، وربطت دعمها السياسي والاقتصادي لتلك الحكومات بتبني التعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والحكم الراشد وحكم القانون، وتحرير منظمات المجتمع المدني، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل شرعت الدول الكبرى في تصنيف من يقف بجانب مصالحها بدول حليفة ومن يقف ضدها بدولة مارقة فرضت عليها نظام العقوبات أو التهديد بالتدخل الإنساني.

عند تطرقنا للنظم الوقائية الحكومية وغير الحكومية رأينا كيف أن كثير من النزاعات انفجرت وسببت كوارث إنسانية، كما رأينا كيف أن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية وعلى رأسها منظمة الوحدة الإفريقية السابقة لم تحرك ساكن لدرء تلك النزاعات قبل أن تستفحل، بل أن هذه

المنظمات تدخلت دائما بعد انفجار النزاع، وإرسال قوات حفظ السلام لوقف القتال، أو إرسال مساعدات إنسانية ورعاية حركة اللاجئين، والاهتمام بها، وتوفير الحماية والغذاء لهم، والعمل على إعادتهم إنما هي من نهج إدارة النزاع وليس الوقاية منه.

أن تقرير الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي انطلق من مفهوم شامل لقضية السلم والأمن الدوليين بوصفه مفهوما متعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وليس مقصورا فقط على الجوانب العسكرية والسياسية، وقد تم تحديد دور الأمم المتحدة من خلال أربع مراحل لحفظ السلام الدولي، فالدبلوماسية الوقائية تعمل على منع نشوء نزاعات بين الأطراف، أو منع تصاعد حدة النزاع وتحويله إلى صراع، أو وقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، وهنا يتم استخدام الأدوات الدبلوماسية لتقضي الحقائق وبناء الثقة، وقد تنشر القوات المسلحة بشكل وقائي أو تقييم مناطق متروعة السلاح، وكل ذلك يعتمد على أجهزة الإنذار المبكر التي تجمع المعلومات عن حالات الكوارث والنزاعات المسلحة وتحللها، أما مفهوم صنع السلام فيعتمد على الإجراءات السلمية لتسوية النزاعات وفقا للفصل السادس بين الأطراف المتعادية، أما مفهوم حفظ السلام فيتم من خلال العمليات الميدانية للأمم المتحدة التي يتم فيها نشر قوات عسكرية أو مدنية، وأخيرا يصادفنا مفهوم بناء السلم الذي يقوم على الإجراءات المتخذة لتثبيت التسوية ولتجنب الارتداد إلى حالة النزاع، مجددا من خلال تغيير بيئة الصراع ودعم الهياكل التي تعزز السلم متمثلة بتزع الأسلحة وإعادة اللاجئين ومراقبة الانتخابات وبذل الجهود لحماية حقوق الإنسان وبناء المؤسسات الديمقراطية في حالات النزاعات الداخلية. أما النزاعات الدولية فتعتمد على إيجاد مشروعات مشتركة تهدف إلى إيجاد شبكة من المصالح التي تعزز السلام بينها.

كما أصبح تدخل مجلس الأمن في القضايا الداخلية أمرا مقبولا لحفظ السلام والأمن الدوليين، بعد توسيع مفهومها في بيان مجلس الأمن عام 1992، حيث اقر التنظيم الدولي تقليص سيادة الدولة لمصلحة الإرادة

الدولية. ومع ضرورة الأخذ مدى استقلال تلك الإرادة عن المصلحة الوطنية للولايات الأمريكية في الحسبان، وبدا في تطبيق مبدأ الدبلوماسية الوقائية التي تنتبأ بالأزمات الدولية والداخلية فتتصدى لها قبل حدوثها، وهذا يعني عمليا إزالة القيود المفروضة على تدخل القوى العظمى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، لكي يصبح تدخلها بشكل قانوني في أية دولة حتى تمنع تفجر النزاعات الداخلية أو الدولية، مع ضرورة الأخذ بالحسبان أن هذا التدخل سيكون انتقائيا في الواقع التطبيقي بحسب المصالح التي تتعرض للخطر.

فالبرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة وإعلان 1988 حول الوقاية من النزاعات وإزالة أسبابها يختان الأمم المتحدة على الانخراط مبكرا في الأوضاع المضطربة قبل أن يندلع العنف المسلح إلا أن حقيقة الأمر أن النزاع لا يصل إلى أجنحة مجلس الأمن إلا عندما يتطور النزاع إلى مذابح وقتل جماعي وحركة لجوء مكثفة، الأمر الذي أدى إلى أن يسود انطباع بان دبلوماسية الفصل السادس من الميثاق لا تؤدي دورها.

لذلك كشف فشل عمليات الأمم المتحدة في الصومال ورواندا عن حدود قدرتها ومشاكلتها مع التدخل الإنساني، فهي تقوم بتلك العمليات لحفظ الاستقرار الدولي إلا أنها تعاني عدم وجود الإرادة السياسية الداعمة لها، فالانطباع الذي خلفته حرب الخليج عن دور الأمم المتحدة المركزي في فرض السلم وحماية حقوق الإنسان سرعان ما انتهى ليكشف عن ندرة الموارد القادرة على تكاليف التدخل، إضافة إلى وجود المشكلة البيروقراطية ونقص الخبرات في إدارة النزاعات غير التقليدية.

إن الدور الجديد الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحث والدراسة في الوقاية من النزاعات قد جعلها تحظى باهتمام المجتمع الدولي، وتحصل على وضع المراقب في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية بسبب وجودها في مناطق النزاع بحكم ما تؤديه من مهام إنسانية.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت الشركات المتعددة الجنسية تصل محل السلطة الاستعمارية في نهب ثروات العالم النفطية والمعدنية وغيرها، وتحقيقا لمصالح دوائر غربية محددة من خلال إثارة نزاعات ثم

التدخل لتسويتها ومن خلال تطوير نظم للاتصال ومراكز للقوى والاستعانة بحكومات تابعة لتحقيق تلك المصالح.

من ناحية أخرى أثرت متغيرات العولمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية على أهمية السيادة الوطنية، ولا سيما أن الدولة تخلت عن الكثير من وظائفها الأمنية والاجتماعية لهيئات خارجية، وهو ما أعاد ترتيب أولويات النظام الدولي لمصلحة قيم إنسانية مشتركة جديدة، ومن ثم زيادة غموض العلاقة بين الاختصاصيين الداخلي والخارجي، ولذلك أصبح التدخل الدولي في بعض القضايا، أمراً مقبولاً وضرورياً مادام يؤثر على السلم والأمن الدوليين، وقد أصبح مفهوم الأمن ونطاقه أوسع بكثير مما كانا عليه عند تأسيس الأمم المتحدة، وقد أثبتت ظاهرة النزاعات الداخلية بعد الحرب الباردة أن الأمن غير قابل للتجزئة، بحيث تؤثر الأحداث داخل أية دولة على الدول الأخرى، وهو ما أثار مسألة التدخل الإنساني لمواجهة الكثير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبالأخير لعلنا نجد من سيتناول القانون الدولي الإسلامي مهتمين بالمنظور الإسلامي في إدارة النزاعات، وهو أمر له مراجعه في الكتاب والسنة الحميدة والسيرة النبوية وحكم الصحابة واجتهاد العلماء، بمعنى آخر أن العالم الإسلامي في حاجة إلى صياغة متكاملة للقانون الإسلامي لإدارة النزاعات من حيث الفقه والممارسة فما قيل بهذه الدراسة هو ما تكلم عنه الغرب ومارسه في إدارته للنزاعات وحلها.